المؤشرات تحافظ على بريقها الأخضر

«أسواق المال» تشارك في لقاء مع المستثمرين الأجانب وتترقب ترقية البورصة

شاركت هيئة أسواق المال الكويتية في لقاء خاص مع المستثمرين الأجانب ضمن سلسلة لقاءات تعقدها مع المؤسسات العالمية والمستثمرين الأجانب تمهيدا لتنفيذ ترقية بورصة الكويت على مؤشرات (إم إس سي آي) للأسواق الناشئة المرتقبة نهاية نوفمبر الجاري.

وقالت الهيئة في بيان صحفي أمس الثلاثاء إن اللقاء الذي نظمه (سيتي بانك) يأتي مع اقتراب موعد إعلان دخول أسهم شركات السوق الكويتي ضمن مؤشرات (إم إس سي آي) للأسواق الناشئة وانطلاقا من الجهود الحثيثة التي تقوم بها الهيئة في تطوير ورفع كفاءة سوق الأوراق المالية بالكويت.

واستعرضت الهيئة خلال اللقاء الذي تم عبر وسائل التواصل الإلكتروني مراحل تطوير سوق المال الكويتي وأبرزها برنامج تطوير السوق والمراحل التي مر بها المشروع وبيان آخر مستجدات البرنامج وخططه المستقبلية.

كما استعرضت دورها في الإشراف على تنفيذ الخطوات والاستعدادات اللازمة لترقية الكويت ضمن مؤشرات (إم إس سي آي) والمرتقبة في نهاية الشهر الجاري والتي تقوم بها شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة والأطراف المشاركة في السوق.

جلسة مرتفعة للبورصة

وأشارت الهيئة إلى تنفيذها عدة اختبارات موسعة للسوق منذ بداية هذا العام بغية ضمان كفاءة وجاهزية الأنظمة التقنية للأطراف المعنية مع تقديم خدمة حساب التخصيص والتي دخلت حيز التنفيذ في 8 نوفمبر الجاري.

وذكر أن هذه الترقية لها فوائد كبيرة من خلال تنويع قاعدة المستثمرين في جذب الاستثمارات المؤسسية والأجنبية إلى بورصة الكويت مما يعزز مستوى السيولة في السوق إضافة إلى دور العلاقة بين الشركات المدرجة والمستثمرين.

وأشارت الهيئة إلى حرصها على مواصلة وتكثيف هذه الجهود في سبيل تعريف أكبر شريحة ممكنة من المستثمرين ومديري الأصول العالمية بالسوق الكويتي وتطوراته والاستفادة من خبراتهم في الاستثمار بالأسواق العالمية والتنسيق معهم بما يحقق مصلحة السوق وتعزيز مكانته.

جلسة خضراء

على جانب اخر أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 11ر41 نقطة ليبلغ مستوى 51ر5605 نقطة بنسبة صعود بلغت 74ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 06ر275 مليون سهم تمت عبر 15718 صفقة نقدية بقيمة 04ر76 مليون دينار كويتي (نحو 14ر266 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 9ر10 نقطة ليبلغ مستوى 81ر4357 نقطة بنسبة صعود بلغت 25ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر131 مليون سهم تمت عبر 4994 صفقة نقدية بقيمة 12ر11 مليون دينار (نحو 9ر38 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 7ر55 نقطة ليبلغ مستوى 74ر6232 نقطة بنسبة صعود بلغت 9ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 7ر143 مليون سهم تمت عبر 10724 صفقة بقيمة 9ر64 مليون دينار (نحو 15ر227 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 05ر24 نقطة ليبلغ مستوى 63ر4449 نقطة بنسبة صعود بلغت 54ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر102 مليون سهم تمت عبر 3741 صفقة نقدية بقيمة 4ر9 مليون دينار (نحو 9ر32 مليون دولار).

وكانت شركات (الجزيرة) و(مشاعر) و(كويت ت) و(الراي) الأكثر ارتفاعا أما شركات (خليج ب) و(بيتك) و(اهلي متحد) و(اعيان) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (منشآت) و(يوباك) و(المال) و(سنام) الأكثر انخفاضا.

مسجلا 40.5 مليار دينار

«المركزي»: عرض النقد يرتفع 0.4 في المئة خلال سبتمبر الماضي

أظهرت أرقام صادرة عن بنك الكويت المركزي أمس الثلاثاء ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 4ر0 في المئة في سبتمبر الماضي على أساس شهري مسجلا 5ر40 مليار دينار كويتي (نحو 6ر133 مليار دولار أمريكي).

وأوضحت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول إحصائية أن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار ارتفعت في سبتمبر الماضي 5ر0 في المئة لتبلغ 2ر38 مليار دينار (نحو 126 مليار دولار).

وأضافت الإدارة أن ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية ارتفعت 4ر1 في المئة لتبلغ 1ر2 مليار دينار (نحو 9ر6 مليار دولار) في حين استقر إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار المتمثل بسندات (المركزي) عند 9ر2 مليار دينار (نحو 5ر9 مليار دولار).

وأشارت إلى أن إجمالي موجودات البنوك المحلية انخفض بنسبة 2ر0 في المئة ليسجل 72 مليار دينار (نحو 237 مليار دولار) موضحة أن صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية ارتفع 9ر4 في المئة ليبلغ 2ر7 مليار دينار (نحو 7ر23 مليار دولار).

وذكرت أن ودائع لأجل لدى (المركزي) قفزت في سبتمبر الماضي بنحو 1ر13 في المئة لتبلغ 2ر3 مليار دينار (نحو 5ر10 مليار دولار) في حين ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية بنسبة 8ر0 في المئة لتبلغ 40 مليار دينار (نحو 132 مليار دولار).

ولفتت إلى أن متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق عام واحد استقر عند 5ر1 في المئة في حين هبط تمويل الواردات الكويتية 2ر0 في المئة في سبتمبر الماضي على أساس شهري مسجلا 243 مليون دينار (نحو 9ر801 مليون دولار) بينما استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار في سبتمبر عند 8ر305 فلس.

ويقصد بعرض النقد بمعناه الضيق حجم النقد للعمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب في حين يشمل عرض النقد بمفهومه الواسع إضافة الى النقود الجارية حسابات ودائع الاجل وحسابات التوفير.

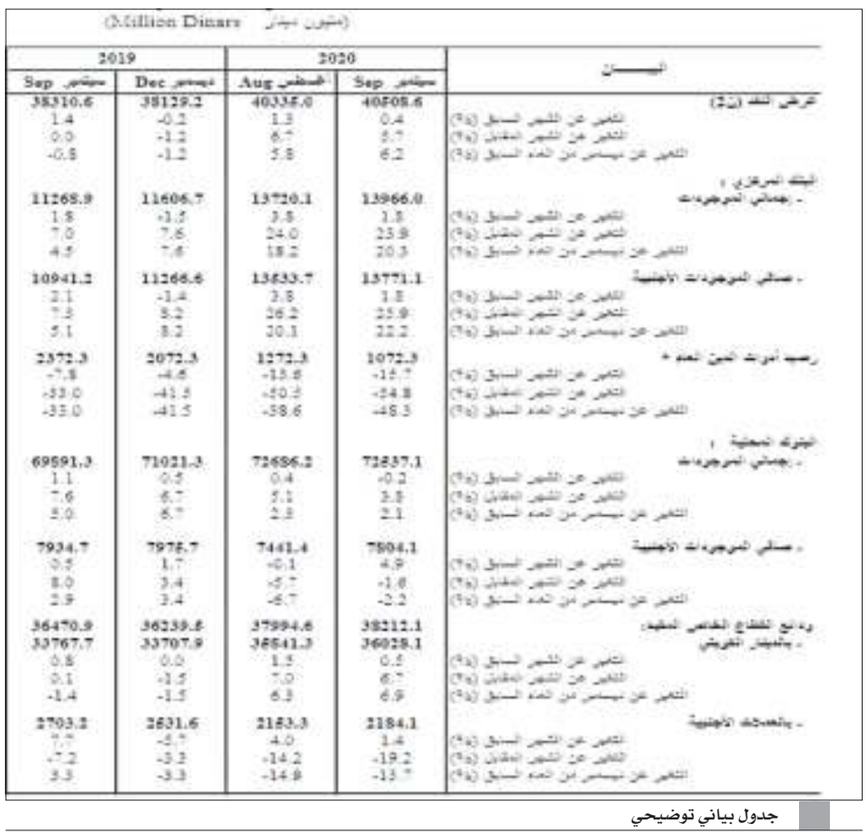
(Million Dinars) (مليون دينار)

البيان	2020 Sep سبتمبر	2020 Aug أغسطس	2019 Dec ديسمبر	2019 Sep سبتمبر
عرض النقد (ن2)	40508.6	40335.0	38129.2	38310.6
التغير عن الشهر السابق (%)	0.4	1.3	-0.2	1.4
التغير عن الشهر المقابل (%)	5.7	6.7	-1.2	0.0
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	6.2	5.8	-1.2	-0.8
البنك المركزي :				
- إجمالي المودعات	13966.0	13720.1	11606.7	11268.9
التغير عن الشهر السابق (%)	1.8	3.8	+1.5	1.8
التغير عن الشهر المقابل (%)	23.9	24.0	7.6	7.0
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	20.3	18.2	7.6	4.5
- صافي الموجودات الأجنبية	13771.1	13633.7	11266.6	10941.2
التغير عن الشهر السابق (%)	1.0	3.8	-1.4	2.1
التغير عن الشهر المقابل (%)	25.9	26.2	8.2	7.8
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	22.2	20.1	8.2	5.1
رصيد أدوات السوق النقدية	1072.9	1272.3	2072.3	2572.3
التغير عن الشهر السابق (%)	-15.7	-15.6	-4.6	-7.8
التغير عن الشهر المقابل (%)	-24.8	-50.2	-41.5	-53.0
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	-48.3	-58.6	-41.5	-53.0
البنوك المحلية :				
- إجمالي المودعات	72837.1	72686.2	71021.3	69591.3
التغير عن الشهر السابق (%)	-0.2	0.4	0.5	1.1
التغير عن الشهر المقابل (%)	3.8	5.1	6.7	7.6
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	2.1	2.3	6.7	5.0
- صافي الموجودات الأجنبية	7504.1	7441.4	7975.7	7934.7
التغير عن الشهر السابق (%)	4.9	-0.1	1.7	0.5
التغير عن الشهر المقابل (%)	-1.6	-5.7	3.4	8.0
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	-2.2	-6.7	3.4	2.9
ودائع القطاع الخاص المقيمة:	38212.1	37994.6	36239.6	36470.9
- بالدينار الكويتي	36028.1	35841.3	33707.9	33767.7
التغير عن الشهر السابق (%)	0.5	1.5	0.0	0.8
التغير عن الشهر المقابل (%)	6.7	7.0	-1.5	0.1
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	6.9	6.3	-1.5	-1.4
- بالعملات الأجنبية	2184.1	2153.3	2531.6	2703.2
التغير عن الشهر السابق (%)	1.4	4.0	-6.7	7.7
التغير عن الشهر المقابل (%)	-19.2	-14.2	-3.3	-7.2
التغير عن ديسمبر من العام السابق (%)	-13.7	-14.9	-3.3	3.3

جدول بياني توضيحي

«كانون» توسّع نطاق شراكتها مع مجموعة «البحر» في الكويت

جانب من جلسة الحوار

أعلنت شركة «كانون الشرق الأوسط»، الشركة الرائدة في مجال تقنيات وخدمات التصوير، عن توسيع نطاق شراكتها مع مجموعة شركات محمد عبدالرحمن البحر (مجموعة البحر)، إحدى المجموعات التجارية الرائدة في منطقة الخليج، لتشمل بذلك توفير باقة متنوعة من منتجات وحلول التصوير المبتكرة المخصصة لقطاع الأعمال في دولة الكويت.

وجاء الإعلان عن تمديد الشراكة خلال جلسة حوار افتراضية شارك فيها أنوراغ أغراوال، المدير التنفيذي لشركة كانون الشرق الأوسط وتركيا؛ وعبداللطيف حمد محمد عبدالرحمن البحر، ممثلاً عن مجموعة شركات البحر العائلية القابضة في الكويت ؛ وشادي بخور، رئيس الوحدة التجارية في «كانون الشرق الأوسط» وإيهاب الخطيب، مدير عام مجموعة شركات البحر القابضة في الكويت. وتناولت الجلسة بيئة الأعمال التي تشهد تغيرات متزايدة وتوجهاً متسارعاً نحو التحول الرقمي في العديد من الجهات العامة وشركات القطاع الخاص في الكويت.

وعلى وجه الخصوص، ستسهم الشراكة في تلبية الطلب المتنامي على خدمات الطباعة المُدارة؛ والرقمنة وحلول الطباعة والأرشفة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العامة ضمن قطاعات متنوعة تشمل التعليم؛ والنفط والغاز؛ والخدمات المصرفية؛ والرعاية الصحية؛ والتصنيع؛ والاتصالات؛ والحكومة.

وفي هذا السياق، قال أنوراغ أغراوال، المدير التنفيذي لشركة كانون الشرق الأوسط وتركيا «: «تعد السوق الكويتية من أهم الأسواق بالنسبة لشركة 'كانون'، ومن هنا تأتي أهمية توسيع شراكتنا مع 'مجموعة البحر' للتواجد بالقرب من عملائنا ومساعدتهم على تحقيق أهداف أعمالهم المتغيرة. وباعتبارها شريكاً راسخاً للشركات في السوق، تحرص 'كانون' على دعم رؤية 'كويت جديدة 2035' وأهدافها التنموية عبر توفير البنية التحتية والتقنيات الرقمية المتطورة التي تساعد الشركات على الارتقاء بعملياتها وخدماتها المقدمة للعملاء والحفاظ على تطور السوق وترسيخ مزاياه المنافسة انسجاماً مع أرقى المعايير العالمية. وتؤكد هذه الشراكة على التزام 'كانون' الجاد والمستمر بفلسفة 'كيوسي' والتي تعني العيش والعمل معاً من أجل الصالح العام». من جهته، قال إيهاب الخطيب، مدير عام مجموعة شركات البحر القابضة في الكويت: «نفخر بتعزيز شراكتنا مع شركة 'كانون الشرق الأوسط' وتوسيع نطاق وصول منتجاتها المبتكرة في سوق الكويت، فمن شأن هذه الخطوة أن تتيح لنا تزويد عملائنا بمجموعة متنوعة من حلول الطباعة والأرشفة والتصوير الرائدة ضمن فئتها. ونحن على ثقة بأن التقنيات والحلول الجديدة من 'كانون' ستمكّن مختلف قطاعات الأعمال في الكويت من تعزيز مرونتها وكفاءة أعمالها بما يعود بفوائد كبيرة على أرباحها «.

وأضاف الخطيب: «تتمتع علامة ومنتجات شركة 'كانون' برواج وإقبال كبيرين في السوق الكويتية، لذلك فإن توسيع شراكتنا مع 'كانون' يعتبر إنجازاً متميزاً ودليلاً على الجهود الحثيثة التي بذلتها فرق عمل كلتا الشركتين سعياً لتلبية تطلعات العملاء في دولة الكويت. ويسعدنا في مجموعة محمد عبدالرحمن البحر توسيع هذه الشراكة ونتطلع قدماً للارتقاء بتعاوننا مع 'كانون الشرق الأوسط' نحو آفاق أكثر رحابة».

يشار إلى أن الشراكة بين «كانون» و«مجموعة البحر» كانت قد انطلقت بهدف رفد العملاء في الكويت بحلول الطباعة ذات التنسيقات العريضة من كانون. ومع استمرارها وتوسيعها، ستتمكن مجموعة البحر من رفد عملائها في الكويت بمجموعة واسعة من أرقى حلول ومنتجات «كانون» الأفضل ضمن فئتها، والمخصصة للمؤسسات والأعمال التجارية لتساعدهم في تحقيق وفورات في التكاليف وتيسير العمليات وتسريع وتيرة الانتقال نحو تبني منظومة أعمال قائمة على الأدوات والخدمات الرقمية.

وستدعم فرق عمل المجموعة عالية التدريب ورفيعة الكفاءة عملاء «كانون» وستمدهم بخبراتها العميقة في مزاولة الأعمال ضمن قطاع الطباعة، مع تركيز كبير على عمليات ما بعد البيع، وسبل تعزيز رضا العملاء. وبحسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، تعد دولة الكويت ضمن قائمة الدول العشرة الأكثر تحسناً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من بين 190 اقتصاداً. وقد ساهم تطبيق الحكومة وإقرارها لقوانين وتشريعات وسياسات أكثر مواءمة لممارسة الأعمال، في الارتقاء بتصنيف البلاد من المرتبة 97 في 2019 إلى 83 هذا العام. وتؤمن «كانون الشرق الأوسط» بقدرتها على المساهمة بدور إيجابي ضمن مختلف القطاعات الاقتصادية في الكويت عبر دعم جهود تطوير بيئة الأعمال في البلاد وأهداف التنمية الاقتصادية من خلال شراكتها الجديدة مع مجموعة شركات محمد عبدالرحمن البحر.

«التجارة»: 13.3 مليون دينار لدعم المواد التموينية والإنشائية خلال أكتوبر

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الثلاثاء إن إنفاق الدعم على المواد التموينية والإنشائية في شهر أكتوبر الماضي بلغ 3ر13 مليون دينار كويتي (نحو 4ر43 مليون دولار أمريكي).

وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أن إجمالي ما تم إنفاقه على المواد الغذائية شاملا المواد الأساسية ومشتقات الحليب ومغذيات الأطفال بلغ 2ر10 مليون دينار (نحو 3ر33 مليون دولار) باعتبارها أكثر المواد المدعومة تكلفة خلال الفترة المشمولة بالإحصائية. وأضافت أن ما تم إنفاقه على دعم الحليب ومغذيات الأطفال بأنواعها المختلفة بلغ 9ر376 ألف دينار (نحو 2ر1 مليون دولار) أنفقت على 16 صنفا من تلك المواد في حين بلغ دعم المواد الإنشائية خلال الفترة ذاتها 3 ملايين دينار (نحو 8ر9 مليون دولار).

الاتفاقية تشمل متابعة 54 محطة فرعية في الكويت على مدار خمس سنوات

«الكهرباء والماء» تمنح «جنرال إلكتريك» عقداً طويل الأمد لتقديم خدمات الصيانة

منحت وزارة الكهرباء والماء الكويتية عقداً لوحدة أعمال حلول الشبكات التابعة لشركة «جنرال إلكتريك للطاقة المتجددة»، لتزويد المعدات والمرافق الخدمية بالحلول الضرورية لتوليد الطاقة الكهربائية الموثوقة وعالية الكفاءة ونقلها للمستخدمين النهائيين، وتنص الاتفاقية الموقعة بين الجانبين على تقديم حلول الصيانة طويلة الأمد لـ54 محطة فرعية منتشرة في مختلف أرجاء البلاد.

ويعتبر هذا العقد الأكبر من نوعه ويؤكد على سعي «جنرال إلكتريك»، عبر خدمات الشبكات التي تقدمها، إلى تلبية متطلبات الوزارة والمتمثلة في الحفاظ على الكفاءة التشغيلية لبنيتها التحتية المسؤولة عن توليد الطاقة الكهربائية في الكويت. وستتولى وحدة أعمال حلول الشبكات التابعة لشركة «جنرال إلكتريك» مهام الصيانة على مدار خمس سنوات للمحطات الفرعية البالغ عددها 54 محطة في البلاد، وتتنوع في استطاعتها بين 132 إلى 300 كيلوفولط، الأمر الذي يضمن وجود خطط دقيقة للصيانة والتدخلات الطارئة تكفل سير العمليات وفق أرقى درجات السلاسة والكفاءة.

ويؤكد أيضا منح العقد لشركة «جنرال إلكتريك» على سجلها الحافل بالنجاح في تقديم خدمات مماثلة، حيث كانت قد نجحت بتقديمها سابقاً في إطار عقد مدته ثلاث سنوات مع وزارة الكهرباء والماء في عام 2016 بهدف إجراء عمليات المراقبة، والاختبار الدقيق، والإصلاح، والصيانة الشاملة، وتزويد قطع الغيار إلى 54 محطة فرعية معزولة بالغاز.

وفي هذا السياق، قال محمد محيسن، الرئيس والمدير التنفيذي لوحدة أعمال حلول الشبكات لدى «جنرال إلكتريك للطاقة المتجددة» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا وأفريقيا جنوب الصحراء : «تؤكد اتفاقية الخدمة التي تعتبر الأكبر من نوعها بالنسبة لنا في الكويت، على قدرتنا الكبيرة في تلبية احتياجات وزارة الكهرباء والماء في البلاد. وفي ضوء سجلنا الحافل بتقديم عقود الصيانة على المدى الطويل في الكويت، سنوجه تركيزنا نحو ضمان تقديم خدمات الصيانة الدورية للمحطات الفرعية وفق الجداول المحددة، إلى جانب خدمات الحالات الطارئة، وتوفير قطع الغيار لعمليات الصيانة الوقائية والتصحيحية. ولاشك بأننا ملتزمون بدعم جهود الوزارة لتحقيق هدفها المتمثل بتوفير موارد الطاقة الموثوقة في مختلف أرجاء البلاد».

وقدمت «جنرال إلكتريك» العديد من عقود الخدمة الرئيسية في الكويت، بما في ذلك أول حل لإدارة أداء الأصول الذي يغطي تحليل الغازات المذابة لمراقبة حالة أسطول المحولات لدى الوزارة بالإضافة إلى توسيع نطاق انتشار الخدمات الرقمية لتحديث البنية التحتية لشبكة نقل الطاقة الكهربائية في الكويت.

«جنرال إلكتريك» تؤكد تواجدها بالسوق الكويتي